برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 20 - 2002/5/23

ملخَّص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2002

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.A/2002/10).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انتيرنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2002/11
25 October 2002
ORIGINAL: ENGLISH

بيان المحتويات

الصفحة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية

2002/م ت-س/1 **القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية** 1

التقارير السنوية

2002/م ت-س/2 **التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2001** 3

قضايا السياسات

2002/م ت-س/3 **الإطار الموحد لسياسات برنامج الأغذية العالمي – أداة للتسيير والإدارة** 4

2002/م ت-س/4 **الإطار الموحد لسياسات برنامج الأغذية العالمي – إنشاء أداة للتسيير والإدارة والإبقاء عليها** 4

2002/م ت-س/5 **انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات البرنامج** 4

2002/م ت-س/6 **سياسة برنامج الأغذية العالمي في الرصد والتقييم الموجهين نحو النتائج** 5

مسائل المالية والميزانية

2002/م ت-س/7 **استعراض أولي لمعدل تكاليف الدعم غير المباشر** 6

2002/م ت-س/8 **تنفيذ ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم** 7

2002/م ت-س/9 **تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاء من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (ز) من اللائحة العامة)** 8

2002/م ت-س/10 **الرقم المقرر لتعهدات البرنامج للفترة المالية 2003-2004** 8

خطة عمل الرصد والتقييم

2002/م ت-س/11 **خطة عمل الرصد والتقييم للفترة 2002-2003** 8

مسائل التنظيم والإدارة

2002/م ت-س/12 **تقرير عن خسائر ما بعد التسليم في الفترة 2001/12/31-2002/1/1** 9

أي أعمال أخرى

2002/م ت-س/14 **استعراض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعملية النداءات الموحدة** 9

2002/م ت-س/15 **مذكرة معلومات بشأن التغذية المدرسية** 11

2002/م ت-س/16 **برنامج الأغذية العالمي ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد** 11

2002/م ت-س/17 **آخر التطورات المتعلقة بحالة مشروع التسيير والإدارة** 11

2002/م ت-س/18 **علاوة السكن للمدير التنفيذي** 11

2002/م ت-س/19 **جلسة إحاطة إعلامية بشأن حالات الاعتداء الجنسي المزعومة على المستفيدين من المساعدات الغذائية في غرب أفريقيا** 11

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية (القرار 2002/م ت-س/1)

1- قدم المدير التنفيذي تقريرا شفهيا عن القضايا الاستراتيجية التي يواجهها البرنامج، وقد بدأ بالتشديد على أن تقسيم عمليات البرنامج إلى فئتين متميزتين، هما الطوارئ والتنمية، قد لا يعبر عن الواقع الذي يواجهه الفقراء الذين يعانون من الجوع. فأسباب الأزمات لا تقتصر على الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية وحدها، ولكنها تشمل أيضا المعاناة من الجوع المزمن والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم مواظبة الأطفال على المدارس. و**البرنامج** ملتزم بمد يد العون إلى السكان الذين طالما كان الجوع أزمة بالنسبة لهم، وذلك عن طريق سياسته تحفيز التنمية.

2- وإضافة إلى عمليات المعونة الغذائية الحرجة في أنغولا وإثيوبيا وكولومبيا وزامبيا التي أجازها المجلس التنفيذي مؤخرا، حدد المدير التنفيذي عددا من عمليات الطوارئ التي احتاجت إلى موارد إضافية من الجهات المانحة. وتشمل هذه العمليات تلك الخاصة بأفغانستان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والأراضي الفلسطينية وأفريقيا الجنوبية. وفي إقليم أفريقيا الجنوبية، الذي يتعرض فيه ثمانية ملايين نسمة للخطر، ستبدأ العمليات سريعا باستخدام أموال **البرنامج** المخصصة للطوارئ. إلا أن الأمر يقتضي الحصول على تعهدات حتى تستمر العملية.

3- وأثار المدير التنفيذي قضية المزاعم الخاصة بقيام العاملين في مجال المساعدات الإنسانية بالاستغلال الجنسي للمستفيدين في غربي أفريقيا. ورغم أن التقرير الذي أعده صندوق إنقاذ الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الاستغلال الجنسي للأطفال في مخيمات اللاجئين لم يشر إلى مشاركة أي من الموظفين الدوليين **للبرنامج** في ذلك، فإن المدير التنفيذي شدد على أن سياسة **البرنامج** تقضي بعدم التهاون مطلقا في ذلك. وقد أسهم **البرنامج** في الحيلولة دون مثل هذا الاستغلال، وخاصة عن طريق تعيين المزيد من النساء كمراقبات للأغذية وتعديل مذكرات التفاهم مع المنظمات غير الحكومية.

4- ورحب **المجلس** بإجراء عدم التسامح على الإطلاق الذي أشار إليه المدير التنفيذي، ونوه بأهمية زيادة الحذر للحيلولة دون وقوع هذه الأحداث، وبضرورة اعتماد سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتكون السياسة الرسمية **للبرنامج**.

5- وفيما يخص المبادرة العالمية للتغذية المدرسية، رحب المدير التنفيذي بالمساهمات التي قدمتها الجهات المانحة للحملة ولعمليات التغذية المدرسية التي يقوم بها **البرنامج**. وشدد على الصلة الثابتة بين التعليم والصحة، ولاحظ أهمية جهود إزالة الديدان في أفريقيا لضمان حصول المستفيدين على القيمة الغذائية الكاملة للأغذية التي يستهلكونها.

6- وركز المدير التنفيذي على الأهمية التي يعلقها **البرنامج** على التعاون فيما بين الوكالات، بما في ذلك دعمه للأهداف الإنمائية لمؤتمر قمة الألفية ولعملية النداءات الموحدة. وأكد على أن **البرنامج** سيعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمتين الشريكتين اللتين مقرهما روما، أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وقلب الاتجاه التنازلي للصرف على قضايا الأغذية والجوع. وألمح إلى أنه من شأن الالتزامات الجديدة المعقودة في مونتيري أن تيسر هذه الجهود التعاونية.

7- وأعاد المدير التنفيذي تأكيد التزام **البرنامج** بقضية المرأة كوسيلة لوقف دورة الجوع المتوالية بين الأجيال. وسيستمر **البرنامج** في استهداف النساء والأطفال. ويشمل ذلك الجهود المستمرة لبلوغ هدف الجمعية العامة المتمثل في تحقيق التوازن بين الجنسين داخل الملاك في أقرب وقت ممكن. وأشار من ناحية أخرى إلى أن الهدف المحدد لاستخدام موظفين من البلدان النامية قد تحقق بالفعل.

8- وأعرب المدير التنفيذي عن الأسى لفقدان اثنين من موظفي **البرنامج** في 2001 وأعاد تأكيد التزام **البرنامج** المستمر بضمان أمن الموظفين. واستعرض التقدم المحرز في هذا المجال حتى تاريخه، بما في ذلك اختيار موظف من **البرنامج** لرئاسة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأمن. ونوه بضرورة بذل الدول الأعضاء لمزيد من الجهد لتقديم مرتكبي الجرائم العنيفة ضد موظفي الأمم المتحدة إلى العدالة.

9- وبالنسبة لزيادة الفعالية والكفاءة، شدد المدير التنفيذي على أن **البرنامج** ملتزم بتخفيض التكاليف الثابتة، وإعادة النظر في تكاليف الدعم غير المباشر، وزيادة وتيرة الإبلاغ عن المشروعات ورفع التقارير المالية، وتبسيط الإجراءات والأساليب المتبعة بالنسبة لعمليات الطوارئ. كما أعرب عن التزامه بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس التنفيذي في مجال التسيير والإدارة. ولاحظ حاجة **البرنامج** إلى التحلي بالابتكار في توسيع قاعدة الجهات المانحة حتى يحصل على موارد جديدة وأعرب عن اعتزامه التماس الدعم من جميع المصادر، بما في ذلك "الجهات المانحة الصغيرة"، والجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص.

10- وركز المدير التنفيذي على أنه سينظر إلى الأموال المجمعة من القطاع الخاص على أنها إضافة إلى الأموال التي تقدمها الحكومات الأعضاء. واستجاب للنصيحة التي قدمها ممثلان بشأن ما يترتب على العملية من آثار تكاليفية وضرورة المحافظة على الشفافية بأن أكد للأعضاء بأنه سيجري توخي الحذر اللازم في تناول مسألة جمع الأموال من القطاع الخاص.

11- وهنأ **المجلس** المدير التنفيذي الجديد على تعيينه. ورحب المندوبون بالتزامه بأن يكون أمينا وصريحا معهم، وأن يستمر في توخي الأهداف الإستراتيجية التي حددتها السيدة كاثرين برتيني.

12- وأعرب **المجلس** عن تعزيته لأسر من فقدوا حياتهم في قضاء واجبهم. وأكد مجدداً أهمية تقديم الدول الأعضاء مرتكبي الجرائم ضد موظفي الأمم المتحدة إلى العدالة.

13- وأعرب أعضاء عديدون عن قلقهم إزاء تدهور الموارد المخصصة لحافظة الأنشطة الإنمائية **للبرنامج**. ورحبوا بالتزام المدير التنفيذي بتنويع قاعدة الجهات المانحة **للبرنامج**، وأعربوا عن أملهم في أن تسفر المساهمات الإضافية الكبيرة لأنشطة التنمية المعلن عنها في مؤتمر تمويل التنمية في مونتيري، عن زيادة دعم عمليات المعونة الغذائية. وشددوا على أهمية المهمة المزدوجة **للبرنامج** المتمثلة في تقديم المساعدة الغذائية لأغراض التنمية وفي حالات الطوارئ. بيد أن أعضاء آخرين أعربوا عن تحفظاتهم إزاء دور **البرنامج** في مجال التنمية، وأشار أحد الوفود إلى أنه لا يوجد على المستوى العالمي، خارج **البرنامج**، أي دعم الحملة العالمية للتغذية المدرسية.

14- ونوه العديد من الأعضاء بأهمية التعاون الوثيق بين **البرنامج** وشركائه، بمن فيهم فريق الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشددوا على أن أنشطة **البرنامج** في مجال العمليات، كما ترد في التقديرات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، ينبغي أن تقوم على خطط وأولويات وطنية للحد من الفقر، بما في ذلك وثائق استراتيجيات الحد من الفقر. وسلطوا الضوء على أهمية أهداف مؤتمر قمة الألفية كأساس للبرمجة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وحثوا **البرنامج** على توضيح دوره في تحقيق هذه الأهداف.

التقارير السنوية

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام 2001 (القرار 2002/م ت-س/2)

15- شكر **المجلس** المدير التنفيذي على إصدار تقدير سنوي مفيد وحسن التبويب.

16- وكرر عدد من الممثلين الإعراب عن تأييدهم لمهمة **البرنامج** المزدوجة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الموارد وحثوا **البرنامج** على التماس طرق جديدة لاجتذاب الموارد إلى الحافظة الإنمائية، بما في ذلك تيسير المساهمات من جهات مانحة غير تقليدية ومن القطاع الخاص. وجرى التأكيد مع ذلك على ضرورة توخي الحذر في التعامل مع التبرعات المقدمة من القطاع الخاص، بعد تقييم ما قد يكون لها من آثار.

17- واقترح الأعضاء أن يجري تقييم خارجي لتنفيذ سياسة تحفيز التنمية.

18- كذلك شدد **المجلس** على النقاط التالية:

- ما لإظهار النتائج المتحققة، لا سيما في إطار الأنشطة الإنمائية، من أهمية بالنسبة **للبرنامج** من أجل اجتذاب الموارد إلى الحافظة الإنمائية؛
- الحاجة إلى دعم الطابع متعدد الأطراف **للبرنامج** عن طريق زيادة المساهمات متعددة الأطراف غير المقيدة ومساندة آليات الاستجابة المرنة مثل حساب الاستجابة العاجلة؛
- الحاجة إلى تحقيق التكامل بين عمل **البرنامج** والإستراتيجيات القطرية – ومن ذلك، وثائق إستراتيجيات الحد من الفقر والنهج التي تشمل قطاعات بأكملها، وعملية النداءات الموحدة، وبين عمل **البرنامج** والآليات الإقليمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والى التنسيق والتوفيق بين البرامج عن طريق أسلوب التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- أهمية توحيد جهود اللامركزية ضمانا لتحسين التنسيق على الصعيد القطري، واستخدام نظام شبكة **البرنامج** للمعلومات والنظام العالمي للمعلومات لزيادة تحسين الشفافية والمساءلة؛
- الدور الحيوي الذي يقوم به الرصد والتقييم في تحسين المساءلة وإظهار النتائج؛
- أهمية إسناد المناصب المركزية في البرامج التي ينفذها **البرنامج** إلى النساء، وأهمية الحشد المجتمعي والمشاركة المجتمعية؛

- قيمة حملة التغذية المدرسية العالمية كمبادرة مهمة للوصول إلى الأطفال وتغيير حياتهم؛
- فائدة تضمين التقارير السنوية المقبلة المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في مشروع التسيير والإدارة، والتوازن بين المساهمات النقدية والعينية، والمشتريات والتوريدات المحلية في البلدان النامية؛

قضايا السياسات

الإطار الموحد لسياسات برنامج الأغذية العالمي – أداة للتسيير والإدارة (القرار 2002/م ت-س/3)

الإطار الموحد لسياسات برنامج الأغذية العالمي – إنشاء أداة للتسيير والإدارة والإبقاء عليها (القرار 2002/م ت-س/4)

19- رحب **المجلس** بالوثيقتين، وأعرب أعضاؤه عن تقديرهم لإطار السياسات، مشيرين إلى فائدته كأداة للتسيير والإدارة. وأعرب **المجلس** عن تأييده لما تقدمت به الأمانة من مقترحات لتحديث الإطار وإخضاعه لاستعراض **المجلس** بصورة دائمة. واقترح الأعضاء عدة أفكار تدعو الأمانة وجماعات التسيير غير الرسمية التابعة لهيئة مكتب المجلس التنفيذي إلى النظر فيها لتحسين الوثيقة والإسهاب فيها وتحديثها، ومن هذه الأفكار تضمين الوثيقة فهرساً.

20- وأعرب عدة أعضاء عن رغبتهم في استخدام إطار السياسات لإطلاع المشاركين في مداولاته القادمة على العمل الذي يضطلع به في مجال السياسات. وطلبوا إلى الأمانة تبيان جميع الثغرات التي تعاني منها السياسات، أو السياسات المتبعة حاليا والتي ينبغي مراجعتها. وفي هذا الصدد، اتفق الأعضاء على أن تقترح الأمانة مواضيع تتعلق بالسياسات لكي تكون مدار مناقشة قادمة في الدورة العادية الثالثة لعام 2002.

انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات البرنامج (القرار 2002/م ت-س/5)

21- أعرب **المجلس** عن تقديره لوثيقة السياسات بشأن انعدام الأمن الغذائي الحضري وأثنى على نهجها الواضح والاستشرافي إزاء مشكلة معقدة ومتصاعدة. وأشار العديد من الأعضاء إلى الحاجة إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية في المناطق الحضرية، وكانت هناك دعوة قوية كي يركز **البرنامج** أنشطته على نحو يحافظ على طابعها الريفي الغالب. وخلص **المجلس** إلى أن المكاتب القطرية **للبرنامج** ستهتدي في تحديدها لطبيعة ونطاق أنشطتها في المناطق الحضرية بمواقع الشرائح السكانية المحرومة من الأمن الغذائي وبأولويات الحكومات المعنية. ووافق **المجلس** على التوصيات المطروحة بشأن العمل المقبل في ميدان البرمجة الحضرية.

22- وفيما يتصل بوضع خطوط توجيهية تشغيلية للبرامج الحضرية، وجه **المجلس** الانتباه إلى الحاجة إلى ما يلي:

- إجراء المزيد من التحليلات للروابط الريفية-الحضرية؛
- التقدير الدقيق لانعدام الأمن الغذائي لضمان التوجيه المناسب للمعونة؛
- وضع معايير واضحة لاستهلال برامج في المناطق الحضرية؛
- التماس المزيد من الشركاء المناسبين، ولا سيما في برامج الصحة والإصحاح؛
- زيادة البرامج الساعية إلى تلبية احتياجات الأطفال المشردين؛
- الحذر من تقديم حوافز غير سديدة للهجرة إلى الحضر؛
- اعتماد السياسات الحكومية والوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر كمرتكز للأنشطة الحضرية؛
- التحليل الدقيق للأسواق وللأثر المحتمل للمعونة الغذائية على الأسعار.

23- وبشكل عام، طلب **المجلس** أن يجري، كلما أمكن، تضمين القرارات الواردة في وثائق **المجلس** التوصيات بحسب ورودها في الوثائق نفسها. غير أنه من الأفضل الإشارة إلى الجزء ذي الصلة في الوثيقة الأصلية في الحالات التي تكون فيها التوصيات عديدة أو طويلة.

سياسة برنامج الأغذية العالمي في الرصد والتقييم الموجهين نحو النتائج (القرار 2002/م ت-س/6)

24- أيد **المجلس** التوجه العام للوثيقة وأكد أهمية السياسة المعروضة في تركيزها على التزام **البرنامج** بالإدارة القائمة على النتائج واعتبرها خطوة مهمة نحو الأمام. كما أكد **المجلس** الحاجة إلى خطة للتنفيذ. ورئي أن من الضروري توسيع وثيقة السياسات بحيث تراعي الملاحظات التي طرحت أثناء المداولات.

25- وفيما يتصل بالرصد رأى بعض الأعضاء أن المعايير الدنيا المطروحة بحاجة إلى مزيد من التعزيز. وأكد آخرون أهمية الحفاظ على المرونة. وحث **المجلس** بقوة على أن يتجاوز **البرنامج** نطاق رصد المخرجات وإعداد التقارير عنها إلى رصد النتائج أي الآثار على المستفيدين. (وبالنسبة للعمليات الإنسانية فقد أشير إلى أسلوب قياس التحسن التغذوي كمثال على مؤشرات الأداء المذكورة). على أنه جرى الإقرار بأن من المتعذر القيام برصد النتائج بالنسبة إلى العديد من العمليات. وأوصى **المجلس** بأن تدرج في السياسة آليات لاتخاذ تدابير تصحيحية عندما يخلص الرصد إلى استنتاجات سلبية.

26- وفيما يتعلق بالتقييم، أشار بعض الأعضاء إلى أن هناك مجالا للمزيد من التوضيح للأدوار ضمن **البرنامج** ومع وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والحكومات الشريكة. وأعرب **المجلس** عن ترحيبه الشديد بإجراء عمليات للتقييم المواضيعي والسياساتي المشترك مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وأوصي بالتحديد بأن يضطلع في عام 2003 بتقييم مستقل لسياسة تحفيز التنمية. كما أوصي بإدراج عمليات تقييم الحوافظ القطرية ضمن السياسة التي تغطي عمليات التنمية والإغاثة. وأعرب **المجلس** عن تحبيذه الشديد لإجراء عمليات مشتركة للتقييم واستخلاص الدروس، ولا سيما مع منظمات الأمم المتحدة الشقيقة.

27- وأقر **المجلس** بما لوظيفة التقييم التي يضطلع بها مكتب التقييم من فائدة عظيمة بالنسبة له. وينبغي أن تكون هذه الوظيفة حيادية ومستقلة فيما يتصل بالاختصاصات، والموظفين، وإجراءات إجازة عمليات التقييم. وطرحت إمكانية قيام مكتب التقييم برفع تقاريره إلى **المجلس**. على أن هذا الاقتراح لم يحظ بالإجماع لأنه يتطلب تغييرا مؤسسيا.

28- والتمس **المجلس** المزيد من الإيضاحات بشأن دور التقييم الخارجي. وأوضحت الأمانة أن استخدام خبراء استشاريين مستقلين للاضطلاع بعمليات التقييم التي يقودها مكتب التقييم مطبق كإجراء روتيني بالفعل. وسيجري توضيح هذا المبدأ في وثيقة السياسات المعدلة.

29- وتساءل **المجلس** عن النظام المتبع في الاضطلاع بعمليات التقييم الذاتي وغيرها من عمليات التقييم التي تقوم بها المكاتب القطرية ورصدها. وجرى الإعراب عن القلق بشأن مدى استعداد مكاتب العمليات الإقليمية للاضطلاع بالوظائف التقنية للرصد والتقييم وتوفير المساندة للمكاتب القطرية دون التعاقد مع المزيد من الموظفين المهرة. ولاحظت الأمانة أنه يجري تطبيق أساليب التقييم الذاتي لتعزيز التعلم. وجرى طلب المزيد من الإيضاحات فيما يتصل بتقسيم العمل بين مكتب الرصد والتقييم ومكاتب العمليات الإقليمية.

30- وأشار **المجلس** إلى أن من الضروري وضع خطة للتنفيذ تشير إلى الالتزامات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية، والأطر الزمنية، والظروف المهمة بالنسبة لتنفيذ السياسة. وتمت مساندة اقتراح يدعو إلى توفير تدريب مكثف للموظفين الميدانيين كجزء من خطة التنفيذ.

31- وأكد **المجلس** أن عنصر الرصد والتقييم حاسم بالنسبة للبرنامج وأن من اللازم توفير التمويل الأساسي الضروري لتفادي الاضطرار إلى الاعتماد على مصادر خاصة بكل عملية على حدة.

32- وأعربت الأمانة عن تقديرها لتأييد **المجلس** للتوجه العام للسياسة.

33- ولاحظ الرئيس أن الأعضاء ليسوا على استعداد للموافقة على وثيقة السياسة على ما هي عليه الآن. وعليه، سترفع نسخة معدلة إلى الدورة العادية الأولى لعام 2003، تتناول إمكانية التنفيذ والقضايا الأخرى التي طرحها الأعضاء. وأوصي بإجراء مشاورات التماسا للمزيد من الآراء. وسيُعرض على **المجلس** في دورته التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2002 مذكرة معلومات عن وضع السياسة المعدلة.

مسائل المالية والميزانية

استعراض أولي لمعدل تكاليف الدعم غير المباشر (القرار 2002/م ت-س/7)

34- تضمنت الوثيقة المعنونة "استعراض أولي لمعدل تكاليف الدعم غير المباشر" تسلسلا زمنيا لتطور عملية استرداد تكاليف الدعم غير المباشر كآلية لتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة. كما تضمنت معلومات هامة عن معدلات تكاليف الدعم غير المباشر والاتجاه الذي سلكته إيرادات هذه التكاليف ونفقات ميزانية دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك تمويل

هذه الميزانية للفترة 2000-2001. وكانت هذه الوثيقة قد خضعت لاستعراض لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وزود **المجلس** بتقارير هاتين اللجنتين، وبمذكرة أعدها مراجع الحسابات الخارجي تتعلق بطرائق المحاسبة التي تتبع في تسجيل الإيرادات والنفقات.

35- وانصبت مداولات **المجلس** على "الخطوات التالية" المعروضة في الفقرة 78 من الوثيقة، وعلى التوصيات الواردة في الفقرة 79. واتفق أعضاء **المجلس** على الحفاظ على معدل تكاليف الدعم غير المباشر البالغ 7.8 في المائة لعام 2002 إلى أن يتم استعراضه واتخاذ قرار بشأنه في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002.

36- وبالنظر إلى ضيق الوقت والحاجة إلى إتاحة الوثيقة في أوائل أغسطس/آب، فقد وافق أعضاء **المجلس** على أن تقوم الأمانة عند إعداد وثيقة الاستعراض النهائية لعرضها على **المجلس** في دورة أكتوبر/تشرين الأول بالتركيز على الخطوات المعروضة في الفقرة 78 (ألف) إلى (ج). وقال بعض الأعضاء إن من الواجب أن تشير الخطوات القادمة التي سيعتمدها **المجلس** إلى الحاجة إلى تحليل هياكل تكاليف دعم البرامج والإدارة بما يسمح بإجراء تقدير لفعالية هذه التكاليف، بينما شدد أعضاء آخرون على وجوب أن يكون مستوى ميزانية دعم البرامج والإدارة ملائماً بما يمكّن **البرنامج** من أداء مهامه وفقا لولايته. وتم التأكيد على ضرورة أن تتسم آلية حساب تكاليف الدعم غير المباشر بالشفافية بالنسبة إلى جميع الجهات المانحة، وأن تطبَّق عليها جميعاً.

37- وأكد المدير التنفيذي للمجلس أن الأمانة ستتبنى نهجاً للميزنة على أساس صفري لفترة السنتين القادمة 2004-2005، من أجل تحديد المستوى المناسب لميزانية دعم البرامج والإدارة.

38- وفي حين أيد عدد من الأعضاء إجراء دراسة مقارنة لميزانيات الإدارة والدعم في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، فقد تم الاتفاق على أن إجراء دراسة من هذا القبيل ليس ضرورياً وإن كان مستحسناً. وهكذا اقتُرح أن تجري الأمانة الدراسة في حدود ما هو مستطاع. غير أنه لا ينبغي أن تعتبر الدراسة عنصراً ضرورياً يستند إليه المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار بشأن تكاليف الدعم غير المباشر في أكتوبر/تشرين الأول 2002.

39- ووافق **المجلس** على اقتراح تقدم به الرئيس بأن تعمم الأمانة على أعضاء **المجلس** في الأسبوع الأول من يونيو/حزيران 2002 مخططاً تفسيرياً للوثيقة التي ستقدم في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002، وأن تعقد الأمانة مشاورة غير رسمية مع **المجلس** في سبتمبر/أيلول 2002.

تنفيذ ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم (القرار 2002/م ت-س/8)

40- قدمت الأمانة وثيقة المعلومات المتعلقة بتنفيذ ترتيبات تمويل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، التي طلب **المجلس** مناقشتها. ورحب **المجلس** بالوثيقة وتوجه بالشكر إلى الأمانة على توفيرها معلومات محدَّثة بشأن ما أُحرز من تقدم في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة، وتوفير الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للأمن، والإدارة والتسيير، والمساءلة. ولاحظ **المجلس** إلى الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتنفيذ قرار **المجلس** المتعلق بدفع حصة **البرنامج** من تكاليف أمن الموظفين وبالتأكد من وجود أسباب وجيهة لإنفاق هذه الأموال.

41- وأعرب **المجلس** عن قلقه إزاء الطريقة التي تتقاسم بها جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة عبء التكاليف العامة لأمن الموظفين، نظرا لأن هذه المنظمات تغطي بالفعل تكاليف أمن الموظفين مباشرة في البلدان التي تنفذ فيها عمليات كبيرة. وطلب من المدير التنفيذي الاستمرار في مناصرة هذه القضية، وأخذ علما بالخطوات التي اتخذتها الأمانة لوضع هذه المسألة على جدول أعمال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وجدول أعمال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة خلال استعراض الميزانية لفترة السنتين 2004-2005.

42- كما أخذ **المجلس** علما بما تبذله الأمانة من جهود لجعل دورات التدريب على الوعي بالشؤون الأمنية إجبارية لجميع الموظفين. وأشاد بالتقدم الذي أحرزه **البرنامج** في تدريب ما يربو على 9 000 موظف ومستشار حتى تاريخه، وأعرب عن التزامه بالعمل مع مقر الأمم المتحدة ووكالاتها لتحسين أمن جميع موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم.

43- وأعرب **المجلس** عن رغبته في إبقائه على اطلاع على التقدم الذي يحرز في تنفيذ الترتيبات الجديدة المخصصة لنظام إدارة الأمن.

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاء من التكاليف (المادة الثانية عشرة-4 والمادة الثالثة عشرة-4 (ز) من اللائحة العامة) (القرار 2002/م ت-س/9)

44- قدمت الأمانة وثيقة المعلومات المتعلقة باستخدام الموارد النقدية التي لا تخضع لأي قيود لشراء السلع من البلدان النامية (المادة الثانية عشرة-4 من اللائحة العامة) والإعفاء من تكاليف الدعم غير المباشر (المادة الثالثة عشرة-4 (ز) من اللائحة العامة) وذلك لعام 2001.

45- وردا على طلب توضيح معنى تعبير "الموارد النقدية التي لا تخضع لأي قيود" ردت الأمانة بأنها الموارد النقدية الواردة من الجهات المانحة ولا تخضع لأي قيود أو توجيهات بشأن استخدامها والتي كانت تودع في الماضي في الحساب العام. وطلب **المجلس** أن تضمن التقارير القادمة تعريفا للمصطلحات الفنية وبيانات مقارنة مستقاة من التقارير السابقة.

الرقم المقرر لتعهدات البرنامج للفترة المالية 2003-2004 (القرار 2002/م ت-س/10)

46- أشار **المجلس** إلى أن المبالغ التي تم التعهد بتقديمها في آخر مؤتمر من مؤتمرات التعهدات الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني كانت دون نسبة 1 في المائة من الرقم المستهدف.

47- وإدراكا منه أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام تقديم بدائل للطريقة الحالية المتبعة المتمثلة في عقد مؤتمرات للتعهدات (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/56/562/Add.1، 13 ديسمبر/كانون الأول 2001، ثالثا، 26،6)، طلب **المجلس** أن يُرسَل إلى الجمعية العامة رأيه الذي قدمه في السابق بأن مؤتمرات التعهدات قد تجاوزها الزمن وأنه ينبغي الكف عن عقدها.

48- وأشار أحد الأعضاء إلى أهمية إمكانية التنبؤ بموارد **البرنامج** وإلى الدور الرئيسي الذي تؤديه اتفاقية المعونة الغذائية في كفالة وجود قاعدة ثابتة من المعونة الغذائية.

49- وأشار عدة أعضاء إلى تدهور مستويات المعونة الغذائية المخصصة للتنمية.

50- ووافق **المجلس** على مقدار التعهدات المستهدف البالغ 673 2 مليون دولار أمريكي للفترة 2003-2004.

خطة عمل الرصد والتقييم: 2002-2003

خطة عمل الرصد والتقييم للفترة 2002-2003 (القرار 2002/م ت-س/11)

51- طلب **المجلس** أن تناقش خطة عمل الرصد والتقييم بالترافق مع وثيقة مكتب التقييم والرصد المعنونة "سياسة برنامج الأغذية العالمي في الرصد والتقييم الموجهين نحو النتائج".

52- ورحب عدة مندوبين بالتحول المقترح نحو تقييم عمليات الإغاثة الواسعة وعمليات التقييم المواضيعية. كما رحبوا بإجراء تقييم مشترك بين وكالات الأمم المتحدة بشأن موضوع مختار ذي أهمية مشتركة وتقييم آني لعملية طوارئ جديدة. وأكد بعض المندوبين أهمية تعزيز التدريب في ميدان الرصد والتقييم على نحو ما هو معروض في الفقرة 12 من الوثيقة.

53- وبشأن عمليات تقييم البرامج القطرية اقترح عدد من المندوبين دراسة مسألة تقييم الجيل الثاني من البرامج القطرية خلال الدورة العادية الثالثة لعام 2002، لدى استعراض التقييم المواضيعي لنهج البرامج القطرية.

مسائل التنظيم والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم (في الفترة 2001/1/1-2001/12/31) (القرار 2002/م ت-س/12)

54- أثنى **المجلس** على الأمانة لما حققته من خفض ملموس في خسائر ما بعد التسليم للعام الثالث على التوالي وأعرب عن تقديره للأهمية التي يعلقها **البرنامج** على التقليل من هذه الخسائر. وعرضت الأمانة المبادرات المختلفة التي اتخذتها لخفض الخسائر، بما في ذلك: (1) استخدام خدمات المراقبة في **البرنامج**؛ (2) المضي قدما في تنفيذ نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (نظام كومباس)؛ (3) افتتاح المزيد من المكاتب الفرعية لتعزيز أنشطة رصد المعونة الغذائية؛ (4) تدريب موظفي البرنامج والموظفين النظراء على تقنيات تخزين المعونة الغذائية وإدارتها.

55- وأشارت الأمانة أيضا إلى قيام **البرنامج** بمحاسبة أولئك المسؤولين عن الخسائر، ولا سيما قيام المدير التنفيذي بإرسال خطابات رسمية إلى الحكومات المتلقية والمدراء القطريين في البلدان التي تشهد حالات متكررة من خسائر ما بعد التسليم. وجرى التأكيد على أن **البرنامج** قد سعى أيضا للحصول على تعويضات عن الخسائر حيثما أمكن ذلك. وأكد عدد من الأعضاء ضرورة أن تسعى الأمانة إلى فهم الظروف التي وقعت فيها هذه الخسائر، وأن تتخذ، حسب الاقتضاء، تدابير لبناء القدرات.

56- وتساءل أحد المندوبين عما إذا كان مستوى التسامح في خسائر ما بعد الحصاد والبالغ 2 في المائة يعتبر مفرطا، وعما إذا كان من الواجب خفضه إلى 1 في المائة. وحث عدد من المندوبين **البرنامج** على لفت انتباه الجهات المانحة إلى الحالات التي تتطلب استخدام عبوات متينة للسلع.

57- وأثار بعض المندوبين حالة محددة من حالات خسائر ما بعد التسليم في بنغلاديش، وهي حالة ما تزال قيد التحقيق. وطمأنت المجلس بأن **البرنامج**، والجهات الأخرى المانحة للأغذية والحكومة المتلقية على أرفع مستوياتها تنظر في هذه الحالة بجدية بالغة. ووعدت الأمانة بتزويد **المجلس** بأحدث المعلومات عن أي مستجدات تشهدها الحالة.

58- وأشار **المجلس** إلى أن الأداء الشامل **للبرنامج** في معالجة أمر خسائر ما بعد التسليم كان طيبا للغاية. ومع ذلك، فقد حث **المجلس** الأمانة على مواصلة اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لضمان مواصلة تقليل الخسائر، والسعي إلى الحصول على تعويضات نقدية من تلك الحكومات التي فقدت سلعا بسبب الإهمال، والمضي قدما في تنفيذ نظام كومباس لتتبع السلع.

أي أعمال أخرى

استعراض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعملية النداءات الموحدة (2002/م ت-س/14)

59- أخذ المجلس التنفيذي علما، في دورته العادية الأولى لهذا العام، بوثيقة المعلومات التي تستهدف إثارة الوعي بقضية توفير الموارد للبنود غير الغذائية في إطار عمليات تقديم المساعدات الإنسانية (WFP/EB.1/2002/INF/12). ورغم أن الوثيقة قد ركزت على القرن الأفريقي، فقد كان هناك إدراك بأن الأمر يتعلق بقضية تنشأ في حالات الطوارئ بصفة عامة، وتترتب عليها آثار هامة بالنسبة لعملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة ولطريقة استجابة الجهات المانحة لهذه العملية. وبغية الحصول على المزيد من المعلومات، دعا **المجلس** السيد روس ماونتن، مساعدة منسق ومدير عمليات الإغاثة الطارئة في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في جنيف، ليقدم إليه عرضا بآخر المعلومات المتاحة عن عملية النداءات الموحدة.

60- وأعرب السيد ماونتن عن تقديره للفرصة التي أتيحت له لمناقشة التطورات الخاصة بعملية النداءات الموحدة. وأبلغ **المجلس** بأن عملية النداءات الموحدة كانت موضعا لدراسات داخلية وخارجية بقصد تعزيز جوانب التخطيط الإستراتيجي والتنسيق فيها. وسلط الضوء على عدد من المشكلات المتعلقة بهذه العمليات، منها التوزيع غير العادل للتمويل بين البلدان والاختلال بين نسب التمويل الذي يوجه إلى المعونة الغذائية وذلك الذي يخصص للبرامج غير الغذائية. واعترف بجهود **البرنامج** لتوجيه الانتباه إلى قضية قصور التمويل المخصص للبنود غير الغذائية. ولاحظ السيد ماونتن أيضا بعض التحديات التي يواجهها تنسيق المساعدات الإنسانية، بما في ذلك تزايد عدد الجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، وأثر التغطية الإعلامية على مستويات التمويل، والقدرة على التصدي بالسرعة الكافية لحالات الطوارئ. وفي النهاية أبلغ السيد ماونتن **المجلس** بأن نسبة المساهمات التي تتلقاها عملية النداءات الموحدة إلى مجموع المساعدات الإنسانية قد انحدر إلى 30 في المائة بعد أن كان 40 في المائة من عشر سنوات.

61- وطلب إلى المملكة المتحدة بعد ذلك تقديم عرض للدراسة التي طلبتها الجهات المانحة للتمويل المتوقع للمساعدات الإنسانية خلال السنتين المقبلتين. وسوف تركز الدراسة على ثلاثة مجالات هي: فحص الاحتياجات المقدرة من الناحية العملية، والدراسة الشاملة لتمويل المساعدات الإنسانية، وتحليل سلوك الجهات المانحة.

62- ورحب **المجلس** بالعرض الذي قدمه السيد ماونتن، وأكد الكثير من المندوبين مجددا التزامهم بعملية النداءات الموحدة. وأعرب المندوبون عن القلق إزاء الاختلال في توازن مستويات التمويل بين البلدان وبين البنود الغذائية وغير الغذائية، وتساءلوا عن دور مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في كفالة توازن التمويل. وأشار بعض الأعضاء إلى أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية في عملية النداءات الموحدة من حيث وضع الاستراتيجيات، في حين تساءل آخرون عن مدى تطور عملية النداءات الموحدة من كونها مجرد تجميع لمشروعات الوكالات.

63- وعرض السيد ماونتن، في رده على قلق **المجلس**، التحسينات التي أدخلت على عملية النداءات الموحدة في مجالي وضع الإستراتيجيات والتنسيق. وأوضح أن عملية النداءات الموحدة كأداة للتخطيط الإستراتيجي، أصبحت الآن حقيقة قائمة في الكثير من البلدان. وشجع على إجراء المزيد من الحوار بشأن قضية تفاوت التمويل بين البلدان ورحب بالدراسة التي طلبتها الجهات المانحة لهذه القضية، كما أشار إلى أهمية دور الجهات المانحة في تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية النداءات الموحدة. ومن ثم شدد على الدور الذي يقوم به مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في عقد اجتماعات للحوار بين الجهات المعنية وفي توجيه الانتباه إلى خطورة التفاوت في تمويل العمليات كوسيلة لتحسين التوازن بين العناصر الغذائية وغير الغذائية في هذه العمليات.

64- وأوضحت الأمانة إلى المجلس التنفيذي أن الاختلافات بين نصيب المستفيدين من الاحتياجات من المعونة الغذائية إنما ترجع إلى تكلفة عمليات الإمداد والنقل. وأعربت الأمانة عن تقديرها لالتزام مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بتحسين

عملية النداءات الموحدة ولاحظت التحسينات التي أدخلت على وضع الإستراتيجيات والتنسيق عن طريق عملية النداءات الموحدة.

مذكرة معلومات بشأن التغذية المدرسية (القرار 2002/م ت-س/15)

65- أطلعت الأمانة **المجلس** بإيجاز، لدى عرض الوثيقة، على مشاركتها في الدورة الخاصة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الطفل. وأعربت إحدى المندوبات، باسم مجموعتها الإقليمية، عن أملها في أن تدرس حكومات البلدان النامية إمكانية المساهمة في الحملة العالمية للتغذية المدرسية، وأبدت تأييدها الكامل للحملة.

برنامج الأغذية العالمي ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد (القرار 2002/م ت-س/16)

66- أحاط **المجلس** علما بوثيقة المعلومات، الرامية إلى تسجيل مشاركة الأمانة في مؤتمر القمة المذكور وتوضيح نهجها لتحقيق أهداف **البرنامج**.

آخر التطورات المتعلقة بحالة مشروع التسيير والإدارة (القرار 2002/م ت-س/17)

67- أحاط **المجلس** علما بالمعلومات التي قدمها رئيس لجنته التوجيهية غير الرسمية بشأن مسائل التسيير والإدارة، والتي تمثلت في ملخص موجز لخلفية مشروع التسيير والإدارة وتقرير مرحلي عن تنفيذ أدوات التسيير والإدارة.

علاوة السكن للمدير التنفيذي (القرار 2002/م ت-س/18)

68- استعرض **المجلس**، عملا بقراره 2001/م ت-41/3، المؤرخ 2001/10/25، مستوى علاوات المدير التنفيذي، وقرر أن يتمثل مبدأ علاوة السكن في رد التكاليف الفعلية لملكية مناسبة، وهي التكاليف المحددة حاليا بمبلغ 127 000 دولار أمريكي في السنة، شاملا الخدمات والمنافع.

69- وقرر **المجلس** كذلك ربط التكاليف بمؤشر أسعار التجزئة في إيطاليا، واستعراضها من قبل هيئة مكتب **المجلس والمجلس** مرة كل خمس سنوات اعتباراً من الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام 2006. وسيأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار الأسعار السائدة في السوق والعلاوات لرؤساء الوكالات الأخرى في روما.

جلسة إحاطة إعلامية بشأن حالات الاعتداء الجنسي المزعومة على المستفيدين من المساعدات الغذائية في غرب أفريقيا (القرار 2002/م ت-س/19)

70- أحاط **المجلس** علما بالمعلومات التي قدمها المدير التنفيذي والأمانة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة **والبرنامج** فيما يتعلق بمسألة مزاعم الاعتداء الجنسي على المستفيدين من المساعدات الغذائية في غرب أفريقيا. وأعرب **المجلس** عن تأييده لسياسة عدم التسامح على الإطلاق التي يطبقها **البرنامج** في حالات الاستغلال الجنسي وغيرها من حالات إساءة استخدام السلطة التي يتعرض لها المستفيدون، وهو يتطلع إلى النظر في التقرير المقبل بهذا الشأن في الدورة العادية الثالثة لعام 2002.